



ARI Thematic Studies: Security Sector Reform

يناير ٢٠١١

إصلاحات قطاع الأمن في مصر
د. محمد قدرى سعيد*
د. نهى بكر**

تُعد دراسة إصلاح قطاع الأمن في مصر من المهام الحيوية في طريق تحقيق أهداف الإنمائية MDGS في مصر. وفي هذا الصدد، قامت مبادرة الإصلاح العربي وهي منظمة غير حكومية بعقد ورشة عمل حول هذا الموضوع في القاهرة في مارس ٢٠٠٨ بمشاركة عشر منظمات شريكة من بينها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وبحضور ممثلين من مصر والعالم العربي. وركزت هذه الورشة على أجندة شاملة تخص الأمن والتنمية. ومن ثم، يُعتبر هذا البحث محاولة لتحليل قطاع الأمن في مصر والإصلاحات التي تتطلبها هذه العملية في ظل التحديات الوطنية والإقليمية والدولية المطروحة بما يتفق مع مخرجات هذه الورشة وكذلك أهداف مبادرة الإصلاح العربي.

ويعتبر الأمن بدوره هو عامل أساسي لتحسين الحياة اليومية للمصريين وخفض الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه معيار أساسي لحماية حقوق الإنسان وتدعيم الحكم الرشيد. ويمثل قطاع الأمن في مصر المساهم الأساسي في أمن الأفراد والدولة على السواء حيث أنه يمكنهم من الحصول على الخدمات الاجتماعية وتسيير الأمور السياسية. وترجع مسؤولية الملف الأمني بكل مكوناته إلى الحكومة المسؤولة عنه بشكل أساسي. وبالنظر إلى أن المهام التي يؤديها قطاع الأمن في أي مجتمع ليست مقصورة على حمايته وضمان بقائه على المدى القصير فحسب ولكنها تشمل أيضاً ضمان تنافسية وفاعلية مكوناته على المدى البعيد؛ فإن وجود هياكل وآليات أمنية غير مناسبة يؤدي إلى إضعاف الحكم وزعزعة الاستقرار واشتعال الصراعات العنيفة.

* رئيس وحدة الدراسات الاستراتيجية والأمنية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، mkadry@ahram.org.eg

** أستاذ علوم سياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (AUC)، bakmoha@aucegypt.edu

تقرير الورشة، الأمن والتنمية: دراسة حالة مصر، مصر: مبادرة الإصلاح العربي، مصر: ٢-٣ مارس ٢٠٠٨. <http://arab-reform.net/spip.php?article5010>

وكيف؟ وهل هناك تقسيم واضح للعمل بين الفاعلين في قطاع الأمن الخارجي (مثل المؤسسة العسكرية والمخابرات العامة)، والفاعلين في قطاع الأمن الداخلي (مثل جهاز الشرطة وقوات الأمن المركزي وبشكل جزئي جهاز المخابرات العامة)؟ وهل تُحترم مهام هذا الدور؟ وأي الضمانات يمكنها أن تمنع استغلال أعضاء من الحكومة لقطاع الأمن المصري ضد خصومهم السياسيين الداخليين سواء كانوا أحراباً سياسية أو منظمات مجتمع مدني أو مجموعات ذات خلفية دينية مثل الإخوان المسلمين؟ وهل تقدم الحكومة المصرية تقارير عن الشؤون الأمنية للبرلمان و/أو للشعب بشكل منتظم؟ وما هي الإجراءات التي تتم من أجل التصديق على الموازنات الخاصة بالأجهزة الحكومية المختلفة أو لمراجعة مصروفاتها حسابياً؟

١. المؤسسة العسكرية

تُعد المؤسسة العسكرية أحد المكونات الأربعة لقطاع الأمن المصري ويترأسها الرئيس المصري الذي يشغل أيضاً منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويأتي بعده القائد العام (وزير الدفاع) ورئيس الأركان. ويعتبر التكوين الاجتماعي للجيش المصري هو نتاج للتجنيد العسكري الإلزامي الذي يجمع بين المجندين المنتمين لطبقات اجتماعية مختلفة. وبالرغم من ذلك، تأتي خلفية أغلب الضباط ممن يخدمون في القيادة العامة للقوات المسلحة من صفوف القيادة العسكرية مما يضمن مستوى جيد من التماسك الاجتماعي. ولم تفرض قيود على الخلفية الدينية في التكوين الاجتماعي للقوات المسلحة حيث يمثل الضباط جميع القطاعات في المجتمع المصري. (سيف، بكر، ٢٠٠٨)

لا تزال الوساطة المبنية على المعارف من المدرسة والأسرة - والمتعارف على تسميتها "الثلة" - تلعب دوراً هاماً في تقدم الفرد وكذلك تعتبر مصدراً للمنافسة. ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فإن آلية القيادة المصرية كانت دائماً قادرة على التصرف بحزم وتماسك في اللحظات الحاسمة (كوك، ٢٠٠٨: ص. ٧). وكان للفترة ما بين نسخة ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ العديد من الدروس المستفادة. فعلى الصعيد الخارجي، كانت مصر جزءاً من ائتلاف عاصفة الصحراء الذي تم تشكيله في ١٩٩١ لتحرير الكويت بعد الغزو العراقي. وعلى الصعيد الداخلي، تدخل الجيش المصري ثلاث مرات خلال العقود الثلاثة الماضية لاسترجاع الاستقرار في الشوارع دون استخدام المفرط للعنف. ووضح هذا لأول مرة في ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٦ أثناء احتجاجات الخبز ثم في احتجاجات مارس ١٩٨٦ عندما ثارت قوات الأمن المركزي على ظروف معيشتهم للمرة الثالثة وهي الأحدث في صيف ٢٠٠٨ أثناء أزمة ندرة الخبز عندها تدخل الجيش عبر توفير منافذ لتوزيع الخبز لجميع المناطق المحرومة. ويعني هذا التدخل أن القوات المسلحة مثلت الملاذ الأخير للدفاع عن شرعية النظام. وخلال الأحداث سألته الذكر، لم يستطع أحد غير القوات المسلحة أن يتعامل مع الأزمات؛ ومن الجدير بالذكر أنها لم تستخدم العنف المفرط غير الضروري بل استخدمت ووظفت القدر المسموح به من القوة القانونية لحل الأزمات الثلاثة.

في إطار دراسة إصلاحات القطاع الأمني في مصر، سيطبق هذا البحث الإطار النظري الذي وضعه مركز جينيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF) لدراسة قطاع الأمن في الدول النامية. وفي هذا النوع من الدراسات يكون فهم الإطار القانوني الحاكم لمهام قطاع الأمن في مصر وكذلك إمكانيات إصلاحه أمراً هاماً.

ستتبع الدراسة تعريف شاتر (Chutter) لقطاع الأمن^٢ وستعدله لكي يتواءم مع الخصوصية المصرية حيث أن النظام استخدم قطاع الأمن كقوة مميزة لحماية أوضاعه في مصر. وفي الواقع، كان هذا هو الحال في مواقف معينة سيتم الاستطرد فيها في الورقة البحثية. أما عن إصلاح قطاع الأمن، فسيستعقب البحث إرشادات لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التي أسستها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في ٢٠٠٥. ويميل البحث إلى تطبيق المعايير المحددة لقطاع الأمن الفعال في اختباره لقطاع الأمن في مصر^٣.

أولاً: وصف قطاع الأمن في مصر

سيبدأ هذا الجزء بوصف قطاع الأمن المصري بالتركيز على أدائه وتكوينه وهيكله الهرمي وحجمه وميزانيته كما هو موضح في أربع مكونات أساسية: المؤسسة العسكرية وجهاز الشرطة وقوات الأمن المركزي وجهاز المخابرات العامة. وسيتم الاستطرد في الإطار التشريعي الذي يوضح المهام المخصصة لقطاع الأمن في كل من الدستور والقوانين والإجراءات التي يتم تطبيقها، وكذلك ستتم مراجعة مدى التعاون والتنسيق والمنافسة بين المكونات الأربعة لقطاع الأمن فضلاً عن القوى التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما ستعالج هذه الورقة أيضاً الإطار التشريعي لقطاع الأمن من ناحية المخاطر المادية وغير المادية.

ولكي يتحقق الهدف الأخير سنطرح الأسئلة التالية: هل تمارس المكونات الأربع لقطاع الأمن المصري الرقابة على بعضها البعض؟

٢ يعتمد الإطار النظري لدراسات قطاع الأمن في الدول النامية الخاص بمركز جينيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF) على المعايير التالية: وصف جهاز الأمن وفعاليتيه في البلد قيد الدراسة وتحليل التحديات التي تواجه حوكمة قطاع الأمن والتحقق من الإدارة المدنية والرقابة عليه إضافة إلى إمكانيات الإصلاح ومتطلباته من وجهة نظر تشريعية ويمكن تطبيقها (DCAF: ٢٠٠٤)

٣ سيحلل التوجه القانوني الإطار القانوني لمكونات قطاع الأمن وما إذا كان هناك تداخل أو تعاون أو تنافس وإمكانيات الإصلاح المطروحة.

٤ تعريف شاتر للقطاع الأمني "هي هذه المؤسسات التي دورها الأساسي هو أولويات الأمن الداخلي والخارجي بالإضافة إلى الهيئات المسؤولة عن ادارتهم وتحديد مسؤولياتهم والتحكم فيهم، والمقصود بهذا عملياً الجيش والشرطة والمخابرات والقوات شبه العسكرية والجهات الحكومية المسؤولة عن ذلك." (شاتر ٢٠٠٦: ٦)

٥ إرشادات DAC التي أسستها OECD في عام ٢٠٠٥: يستخدم مصطلح "إصلاح نظام الأمن" لوصف تحول "نظام الأمن"؛ ويشمل هذا جميع الفاعلين به وإدوارهم ومسئولياتهم وأنشطتهم وما إذا كانوا يعملون سوياً لإدارة وتشغيل هذا النظام بشكل يتسق مع مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وبهذا يساهم في إيجاد إطار أمني يعمل بشكل مناسب." (OECD: ٢٠٠٥)

٦ المعايير المحددة لقطاع أمني يعمل بفاعلية: القيم الأساسية لإصلاح القطاع الأمني هي أن يكون هذا القطاع مركزاً حول المواطنين، وملكيته تخضع لهم، ويقوم على أسس ديمقراطية ويقبل المبادئ النولية لحقوق الإنسان وحكم القانون وهو ما يساهم بدوره في خلق بيئة تتسم بالحرية بعيداً عن الخوف كما يجب أن يكون إصلاح القطاع الأمني جزءاً من إطار عمل يهدف إلى هيكلة التفكير حول كيفية معالجة التحديات الأمنية المختلفة التي تواجه المواطنين والدولة من خلال التنمية المتكاملة وسياسات إصلاح النظام الأمني، كما يجب إدارة إصلاح قطاع الأمن بناءً على مبادئ المساواة والشفافية التي تنفذ في القطاع العام وبالتحديد من خلال الإشراف المدني على العمل الأمني. ويجب أن يعمل إصلاح القطاع الأمني من خلال طرح المتطلبات الثلاثة الأساسية المتعلقة بإنشاء نظام أمني يعمل بشكل جيد وهي التعاون والتنسيق والفاعلية بقدر الإمكان. (OECD: ٢٠٠٥: ٢١، ٢٢)

^٧ الثلة: هي مجموعة من الأقران أو الأقارب التي تساند بعضها البعض في التقدم في العمل وليس بالضرورة لتبادل المجاملات.

يوضح الجدول التالي توزيع العاملين بالقوات المسلحة مقارنة بالتعداد الكلي للسكان لعام ٢٠٠٤.

مصر	عدد السكان	الجيش	القوات البحرية	القوات الجوية	المجموع
الأرقام	71,931000	320,000	20,000	30,000	370,000

(معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI ٢٠٠٥: صفحة ٢٤٢)

أما بالنسبة لمصروفات الجيش في مصر، فهي موضحة في الجدول التالي:

السنة	١٩٩٥	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مليون جنيه مصري	7164	7986	8154	8312	8312	9124	9975	10717	11824	134000

(معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI ٢٠٠٥)

الدفاع الجوي: يرجع تأسيس سلاح الدفاع الجوي المصري إلى الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية؛ ففي ١٩٣٨ تشكلت القوات الجوية بوصفها المكون الأساسي لخدمات المدفعية عندما بدأ العمل بالمدفع البريطاني ذو الـ ٣ بوصة (3-inch Cannon). وشاركت عناصر مدفعية الدفاع الجوي في تأمين القاهرة والميناء البحري في الإسكندرية أثناء الحرب العالمية الثانية وتطورت منذ ذلك الحين لتصل إلى الهيكل التالي^{١٢}:

وفي عام ٢٠٠٩، وصلت مصروفات المؤسسة العسكرية المصرية إلى ٥.٨٥ مليار دولار أمريكي (إضافة إلى ١.٣ مليار دولار من الدعم الأمريكي للمؤسسة العسكرية)، والتي تمثل ٣.١٢% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)^{١٠}. وفي يوليو من عام ٢٠٠٩ وصل تقدير عدد السكان في مصر إلى ٨٣,٠٨٢,٨٦٩^{١١}.

القوات البحرية: البحرية المصرية هي فرع من فروع القوات المسلحة ومن مهامها حماية أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر من ساحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والدفاع عن قناة السويس ودعم عمليات الجيش. وتتكون القوات البحرية من ٢٠,٠٠٠ فرد وتشمل العاملين بخفر السواحل. ومن أهم أعمال قوات البحرية في أكتوبر ١٩٦٧ بعد وقف إطلاق النار ببضعة شهور عندما أسقط زورق صواريخ مصري إحدى مدمرتين إسرائيليتين في المياه الإقليمية المصرية قبالة ميناء بورسعيد. وكان غلق مصر لطرق الملاحة المؤدية لإسرائيل من خلال غلق مضيق تيران من العوامل التي عجلت ببدء حرب يونيو ١٩٦٧. وفي أكتوبر ١٩٧٣ أغلقت مصر الحركة التجارية المتجهة إلى إيلات في خليج العقبة^{١١}. ويوجد حوض بناء السفن الخاصة بالقوات البحرية المصرية في رأس التين بالإسكندرية (مصر) ويمكنها القيام بإصلاح أي نوع من السفن الخاصة بالجيش أو السفن المدنية.

القوات الجوية: تأسست القوات الجوية في ٢٢ مايو ١٩٣٢ في مطار هاتفيلا. وقام ثلاثة طيارين مصريين واثان بريطانيين أول تحليق بخمس طائرات مصرية وهبطوا في قاعدة المأظرة الجوية في القاهرة. وفي ١٩٣٢، عُين قائد سرب بريطاني يُدعى فيكتور تيت "Victor" كقائد للقوات الجوية المصرية. وأسست المدرسة الثانوية للطيران في ١٩٣٨ أثناء الاحتلال البريطاني لمصر مما استلزم وجود مدرسين وفنيين وطائرات للتدريب ومناهج دراسية. وكان المتدربين في المدرسة من الجيش والشرطة وضباط الصف ممن كانوا صالحين طبيياً للطيران^{١١}. وعندما بدأت مصر حرب ١٩٧٣، كانت القوات الجوية مستعدة تمام الاستعداد لمهمتها؛ حيث كان استطلاعها لقناة السويس بطولها ومساهماتها في الضربات الجوية لنقاط إستراتيجية هامة من العوامل التي وفرت الدعم لقوات المشاة التي كانت تعبر القناة. وتمتلك مصر في الوقت الحالي أكبر قوات جوية في العالم العربي بما فيها أكثر من ٥٥٠ طائرة من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وكذلك طائرات مصرية الصنع^{١٢}.

^{١٠} انظر - <http://www.janes.com/articles/Janes-Sentinel-Security-Assessment-North-Africa/Defense-budget-Egypt.html>

^{١١} انظر <http://www.all-about-egypt.com>

^{١٢} انظر <http://www.globalsecurity.org/military/world/egypt/navy.htm>

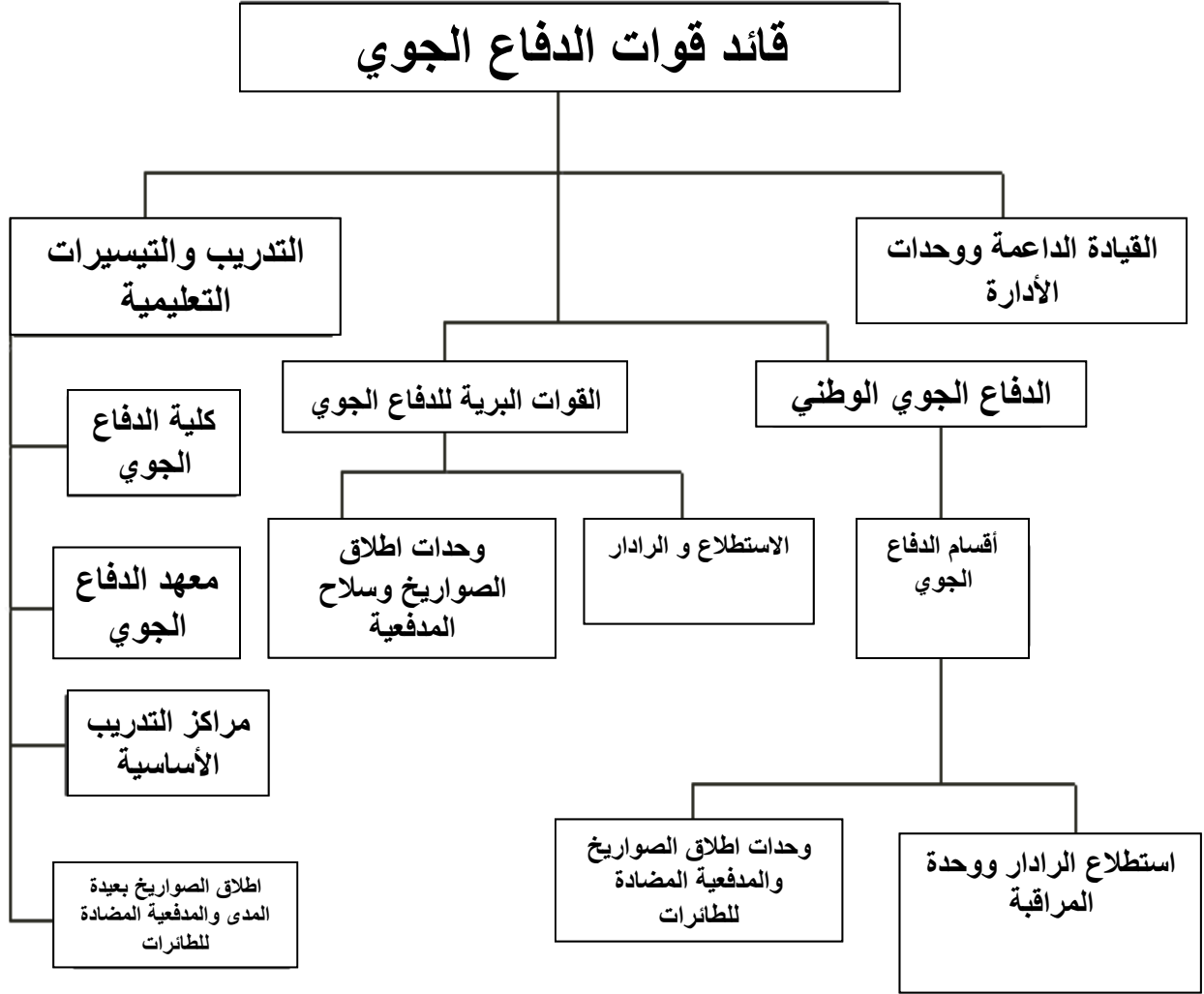
^{١٣} انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع <http://www.mmc.gov.eg>

^{١٤} انظر أيضاً

^{١٥} انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع <http://www.mmc.gov.eg>

^{١٦} <http://www.globalsecurity.org/military/world/egypt/airforce.htm>

تنظيم قوات الدفاع الجوي



(موقع وزارة الدفاع/ <http://www.mmc.gov.eg>)

وصلاحياتها تحت قيادة وزير الداخلية الذي يُصدر جميع القرارات التي تنظم شؤون ونظم عملها.

لعب جهاز الشرطة أدواراً عدة في مصر حيث حافظ على الأمن الداخلي وكذلك الخارجي بالمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أراضي النزاع ولطالما أظهر امتيازاً في هذا المجال. ولكنه طالما اتهمه الإعلام بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إضافة إلى دوره في إدارة الانتخابات الوطنية.

٣. قوات الأمن المركزي

هي المكون الثالث لقطاع الأمن في مصر. وتوزع قواتها من الجنود والمدنيين على مراكز المدينة والأماكن الحساسة مثل السفارات الأجنبية أو الجامعات الحكومية بغرض الحفاظ على الأمن والنظام. وفي عام ١٩٨٦ أظهرت قوات الأمن المركزي عدم رضاها عن ظروف الحياة والأجور وعبرت عنه بعنف شديد وبشكل مدمر في مظاهرات في القاهرة. وفي المقابل، أظهر النظام التنفيذي رد فعل متعاون عبر تحسين ظروف الحياة والأجور الخاصة بالأمن المركزي.

٤. جهاز المخابرات العامة

هي المكون الرابع لقطاع الأمن في مصر. وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد اتخذ القرار بتأسيس جهاز المخابرات في ١٩٥٤ والذي حقق عدة نجاحات منذ ذلك الحين بعضها تم الإعلان عنه وإنتاجه في مسلسلات وأفلام مع التلفزيون المصري والسينما المصرية. فعرض فيلم مصري شهير كيف تمكنت المخابرات العامة من إرسال عملاء مصريين تسللوا بين المهاجرين اليهود إلى إسرائيل ونجاحها في ضرب رافعة نفط إسرائيلية أثناء شحنها من كندا إلى سيناء المحتلة في عام ١٩٧٠. ويتمثل نجاح المخابرات العامة الأكبر في التعامل مع خطة الخداع المصرية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما لعبت دوراً أساسياً في الحد من ظاهرة الإرهاب على الصعيد الدولي والوطني.

ثانياً: التعاون والإندماج بين مكونات قطاع الأمن المتعددة وداخل المجتمع

في مصر، لا تمثل الشرطة ولا أجهزة المخابرات المركزية المتعددة ولا قوات الأمن المركزي شبه العسكرية التابعة لوزارة الداخلية منافساً حقيقياً أمام القوات المسلحة. إن مسئولية الحرس الجمهوري هي تأمين القاهرة والقيادة المصرية وقت الأزمات. وتنتظر القوات المسلحة لعمليات إخماد أعمال الشغب أو مطاردة المتطرفين كمسئولية خالصة لأجهزة الشرطة. وبشكل عام، تتوفر مساحة تعاون بين أجهزة الشرطة والقوات المسلحة عند الضرورة. ومثل نظرائه السابقين السادات وعبدالنصر، اعتقد مبارك أن القوات المسلحة تمتلك من التنظيم والقدرات والتكنولوجيا ما يجعلها الأقدر على حماية البلد وقيادة تحوله الاجتماعي. وقد شهد التاريخ فترات توتر قليلة بين الرؤساء الثلاثة والمؤسسة العسكرية. وبرغم ذلك، ضمن الترابط الوثيق بين المؤسسة الرئاسية والمؤسسة العسكرية إستمرار النظام السياسي في مصر حتى عام ٢٠١١.

وبعد حرب يونيو ١٩٦٧، تم تقديم قوات الدفاع الجوي كسلاح جديد في المؤسسة العسكرية. وتعمل مؤسسة الدفاع الجوي عن طريق التكامل مع القطاعات الأخرى في المؤسسة العسكرية. وتم تسليحها بالعناصر اللازمة لضمان الحماية الكاملة للمجال الجوي المصري وضمان المشاركة الفعالة في مختلف النطاقات والارتفاعات وتحت جميع الظروف البيئية.

تعمل كلية الدفاع الجوي باستمرار على تطوير المواد الهندسية، والدوائر الإلكترونية ومسائل الرياضيات، والتصميمات والرسومات الإلكترونية، والتشغيل الأوتوماتيكي، وكذلك معالجة البيانات، ورفع التقارير باستخدام الجداول الرئيسية لنظم الحاسب الآلي، واستمرار تحديث المواد الانتقالية التي تربط المواد الهندسية بالتدريب العملي لطلاب السنة النهائية. ويغطي الجانب اللوجستي في قوات الدفاع الجوي جميع المخاوف اللوجستية للمحاربين وكذلك يعمل على تحسين مستوى معيشتهم^{١٤}.

٢. جهاز الشرطة

هو المكون الثاني لقطاع الأمن المصري ويترأسه وزير الداخلية. ويعود النظام الوزاري في مصر إلى عام ١٨٠٥ عندما أسس محمد علي باشا، والي مصر، ديوان الوالي الذي يختص "بالمحافظة على القانون والنظام في المدينة (العاصمة) وحل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المواطنين والأجانب على حد سواء". وفي ٢٥ فبراير ١٨٥٧، أصدر محمد سعيد باشا قراراً بترقية ثلاث إدارات (الداخلية، والحربية، والمالية) إلى مستوى وزارات وتعيين وزير لكل منهم.

وتنص صلاحيات جهاز الشرطة في العموم أن رسالتها هي الحفاظ على النظام العام والأمن والأخلاق وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات وكذلك منع الجرائم والتصدي للمجرمين. وتختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام والأداب، وبحمية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها، كما تختص بكفالة الأمن والأمان للمواطنين في كافة المجالات، وبتنفيذ ما تقرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات^{١٥}. وينقسم جهاز الشرطة إلى قطاعات أساسية وإقليمية تم تكوينها بناءً على قرار أصدره وزير الداخلية. ويرأس كل قطاع مساعد أول/مساعد للوزير ويمكن أن يساعده واحد أو أكثر من النواب لتمثله في غيابه. وتتضح صلاحيات النائب أو النواب تفصيلاً في قرار لوزير الداخلية. ويجب أن يكون وزير الداخلية مصري من الدين مصريين وخريج كلية الشرطة^{١٦}.

وينص الإطار التشريعي الحاكم لعمل جهاز الشرطة على التالي: تُحدد المادة ١٨٤ من الدستور المصري طبيعة وصلاحيات جهاز الشرطة. وهي تنص على أن "الشرطة هيئة مدنية نظامية، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية" تؤدي مهامها

^{١٤} انظر موقع وزارة الدفاع <http://www.mmc.gov.eg>.

^{١٥} المادة ٣ من قانون جهاز الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ كما تم تعديلها.

^{١٦} انظر موقع وزارة الداخلية <http://www.moiegypt.gov.eg/English>.

وتدرجياً، تغلغت القوات المسلحة في العديد من نواحي المجتمع المصري. ودائماً ما تفتح النوادي، والمستشفيات، والمتاجر التابعة للقوات المسلحة أبوابها للمدنيين. ومنذ بداية الثمانينيات، حصلت المؤسسة العسكرية على نصيبها الهام

سير عملية تدريب جنود محترفين وفق متطلبات المجتمعات الديمقراطية" (صايغ، ٢٠٠٧: ص.٤).

في حالة مصر، فمن المتوقع لرقابة المجتمع المدني أن تلعب دوراً هاماً في تشجيع الدولة للقيام بمهامها بشفاافية مدركة أنها سوف تخضع للمحاسبة. يسعى المجتمع المدني غالباً للتأثير على السياسة، وتوفير تحليل بديل والمساعدة في تعريف واخطار صانعي السياسات والمجتمع بشكل عام. يشمل نطاق الوظائف الدفاع عن حقوق الإنسان، والتعريف بها وبمسائل أخرى ذات صلة، والإشراف غير الرسمي، والرقابة المستقلة، ودعم السياسة، وتوصيل الخدمات. وفي الحالة المصرية غالباً ما تعرقل كل من القوانين والبيروقراطية المشاركة العميقة وذات المغزى، خاصة عن طريق القيود التي يفرضها قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى ذلك، يمارس رئيس الدولة في مصر رقابة مباشرة على السياسة والتعيينات الرئيسية وهو الحاكم الرئيس في النزاعات حول التخصصات والنقابات (صايغ، ٢٠٠٧: ص.١٧). كان ضباط القوات المسلحة ينتشرون بشكل روتيني في الوزارات والهيئات الحكومية والمجالس المحلية لممارسة الرقابة السياسية على البيروقراطية المصرية (سعيد ٢٠٠٧).

فيما يخص رقابة النظام التشريعي على قطاع الأمن في مصر، فإن مجلس الشعب في مصر معطى رسمياً سلطات كبيرة ومتعددة تخوله الرقابة على الأجهزة الأمنية والعسكرية. ورغم ذلك لا توجد ممارسة شاملة وحقيقية لرقابة جادة على المنشآت العسكرية والأمنية من قبل المجلس. وبالرغم من أنه مطلوب رسمياً من وزير الدفاع والداخلية عمل عرض سنوي حول شؤون الدفاع والأمن القومي أمام اللجنة الدائمة التابعة لمجلس الشعب، فإنه على أرض الواقع، لا يوجد حوار حقيقي حول المسائل الأمنية. وواقعياً، يفتقر المجلس للقدرة والكفاءات الفكرية والفنية لمناقشة المسائل الأمنية والعسكرية (سعيد ٢٠٠٧). كما أن مجلس الشعب المصري مخول دستورياً بمراقبة الميزانيات الدفاعية.

وفي إطار شرح نقص الرقابة على المؤسسة العسكرية المصرية من جانب مراقبين عدة، عزا البعض ذلك إلى خبرة تلك المؤسسة في إدارة وتشغيل صناعات عسكرية ضخمة والعمل في المجال الزراعي والسياحي والعقارات والصناعات التحويلية والمنافسة النشطة والفعالة في الاقتصاد المدني. ورغم قانونية هذه النشاطات إلا أنه من غير الواضح كيف تخضع للمراجعة الخارجية وكيف تكشف عن أرباحها ورأس مالها وكذلك مسألة دفع الضرائب (صايغ، ٢٠٠٧: ص.٢٦).

رابعاً: التحديات التي تواجه النظام الأمني في مصر

يناقش هذا الجزء من البحث البيئة المحيطة بالقطاع الأمني في مصر، وكذلك التحديات الأمنية التي تواجه الدولة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. إلى أي مدى تمثل هذه التحديات عقبة أمام إصلاح القطاع الأمني في مصر؟

تظهر التحديات في نواحي عدة. أولاً، في الأجهزة الأمنية المنهارة أو الضعيفة لدرجة الخطورة في البلدان المجاورة مثل السودان والصومال والدول الأفريقية الأخرى التي تصدر لاجئين، بكل ما تحمله تلك الظاهرة من عيوب أمنية، ثم تظهر مرة أخرى في كل من لبنان وفلسطين لتؤدي إلى صراعات تؤثر على جيرانها من الدول الأخرى وتفتح الباب أمام التدخل الخارجي (قضماني ٢٠٠٨).

والمربح من قطاعات مصر التجارية والصناعية من خلال "إستصلاح الأراضي". ونجحت القوات المسلحة في تحويل المناطق الصحراوية إلى مساحات خضراء تنبض بالحياة بغية الاستخدام الاقتصادي. ومؤخراً، انتقلت القوات المسلحة إلى قطاعات الخدمات الإلكترونية والسياحة والطيران. كما أنهم يصنعون ويسوقون أحد أكثر أنواع المياه رواجاً – "صافي". بالإضافة إلى أنها أقامت وأدارت منذ سنوات مصنعاً للأسمت، وهو يعد سلعة استراتيجية بالنسبة لبلد كمصر، وتخطط لتوسيع بنيته التحتية. وقد تجادل المحللون الاقتصاديون والأمنيون حول النشاطات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية منذ بروز نظرة توغل الأخيرة في الحياة المدنية، وأيضاً ما مثلته من منافسة غير عادلة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى عدم وضوح العملية الضريبية لنشاطاتها. وفي عام ٢٠٠٨، حينما واجهت مصر أزمة نقص في الخبز، أمر الرئيس مبارك المخازن التابعة للقوات المسلحة بزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد وتخفيض الأسعار. ويعكس أيضاً وضع محافظي مصر الاندماج بين المدنيين والعسكريين حيث يأتي أكثر من نصف المحافظين من القوات المسلحة أو الشرطة.

تعد مصر من أهم الدول المصنعة للأسلحة والمعدات الحربية بين الدول العربية، وهيئة التسليح هي المخولة باختبار وتطوير وجلب الأنظمة الحربية. وبالنيابة عن الأفرع العسكرية، توكل المؤسسة عملية الإنتاج لمصانع محلية أو تتعامل بعقود مع موردين من الخارج. أشرفت الهيئة القومية للإنتاج الحربي داخل وزارة الإنتاج الحربي على عدد من المصانع الحربية. كانت الهيئة، بشكل خاص، بمثابة الأداة التي ارتكزت عليها شراكات القوات المسلحة مع متعهدين أمريكيين للمعدات الحربية وكيانات صناعية عملاقة أخرى. مثال على ذلك المثال، مسؤولية الهيئة، التي تقع تحت إشراف وزير الدفاع، وهو أيضاً وزير الإنتاج الحربي، عن تصنيع دبابة إم أبرامز M1A1 وهي محورية للجهود المصرية – الأمريكية لتحديث القوات المسلحة المصرية.

فيما يتعلق بالشرطة، مرت عملية إندماجها مع المجتمع المصري بلحظات توتر شديد وعديدة مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان. وقد استخدم المدونون، على الشبكة العنكبوتية، هذه الحوادث لإلقاء الضوء على قضايا الفساد داخل قطاع الشرطة. وتعرض ضباط الشرطة الذين ثبتت عليهم التهم للملاحقة القضائية وواجهوا أقصى العقوبات. ورغم ذلك، يبقى الجدل الرئيسي عن أولئك الذين تم انتهاك حقوقهم دون أن يستطيعوا الخروج بفضيتهم إلى النور. وينطبق نفس الأمر على قوات الأمن المركزي التي اعتادت قمع الإنتفاضات مستخدمة العنف. وقد تم رصد العديد من الانتهاكات الجسدية ونشرها على الإنترنت وفي الصحافة.

ثالثاً: الرقابة على قطاع الأمن في مصر

يستعرض الجزء الثالث من هذا التقرير العملية الإدارية والرقابية للجهاز الأمني. ويتضمن هذا " إخضاع قوات الأمن للمحاسبة من قبل سلطات مدنية منتخبة ديمقراطياً؛ والإلتزام العام بحكم القانون بشقيه المحلي والدولي؛ وكذلك جعل القطاع الأمني ملتزماً بنفس مبادئ الإدارة المالية والشفافية مثل القطاعات غير الأمنية، وخلق وتضمين خطوط واضحة للسلطة التي تنشئ بدورها رقابة مدنية وديمقراطية على المؤسسة العسكرية؛ وبناء قدرات داخل الحكومة المدنية والمجتمع المدني لفحص السياسة العسكرية والدفاعية وأخيراً خلق بيئة تسمح وترحب بمشاركة المجتمع المدني في الشؤون الأمنية؛ وضمان

أبحاث أمريكية أعربت فيها عن استيائها الصريح من النظام المصري، خاصة بسبب الإنتخابات التشريعية في نوفمبر ٢٠١٠ .

رابعاً، هو تحدي تغيير ثقافة النظام الأمني إذ يتطلب إصلاح جميع مكونات النظام الأمني فتح مساحة سياسية وإنشاء قواعد جديدة تحدد كيفية تعامل عناصر الجهاز الأمني مع مدنيين يتطلعون إلى أفق جديدة. يوجد منافذ مؤقتة وتجريبية لذلك مثل تسهيل ضوابط الدخول على الإنترنت والسماح بالتدوين وهو ما تم إلغاؤه لاحقاً بفعل الإجراءات الأمنية القاسية. ورغم ذلك، غالباً ما تعمل القوات الأمنية خارج البروتوكولات المعمول بها لمواجهة رموز المعارضة السياسية والصحفيين. حتى وإن أظهر القادة السياسيون استعداداً أكبر للسماح بالتعبير السياسي. إن قطع الإتصال بين المنافذ السياسية وثقافة العاملين بالجهاز الأمني المدربين لمنع التغيير تحبط الإصلاحيين ومن يدعمهم في المجتمع الدولي.

وهناك عقبة ثقافية أخرى تتعلق بمسألة التنوع النوعي أو تنوع النوع الاجتماعي (Diversification Gender) في الأجزاء الأربعة للقطاع الأمني المصري. أولهم، الثقافة الذكورية والتعصب التي تسيطر على القطاع الأمني في مصر. ثانياً، قبولية المرأة وتمييزها ككائن ضعيف، تعتمد على الآخرين ودائماً هي ضحية بريئة بينما يُنظر إلى الرجال كنماذج قوية ومستقلة توفر الأمن، وهم يُعاملون على هذا النحو منذ^{١٧} الصغر (بكر ٢٠١١). وفي سياق مثل السابق، يشكل ضمان تشجيع روح الإصلاح باستمرار عبر مؤسسات الدولة تعزيزاً لاحتمالات التغيير السلمي في المستقبل لمصلحة الطرفين الحاكم والمحكوم. (دان ٢٠٠٧)

خامساً، تعد مصر من أكبر متلقي المعونة العسكرية الأمريكية، والتي تستخدمها في المقام الأول للحصول على معدات حربية أمريكية كجزء من عرض القاهرة لتحديث قواتها المسلحة. وبينما تقف مصر لصناعة تصميمات عسكرية حقيقية، إلا أنها تبقى أهم صناعات المعدات الحربية في المنطقة. لكن من المحتمل إبقاء وضع الصناعة الدفاعية المقنن على إنتاج الإنتاج المشترك المبرمة، مرة أخرى وبشكل رئيسي، مع الولايات المتحدة الأمريكية، على ما هو عليه شريطة ألا يختلف الطرفان، القاهرة وواشنطن (تقرير دفاع وأمن مصر ٢٠٠٨). إن تقليل اعتماد مصر على الولايات المتحدة^{١٧} وفتح مجال تعاون أكبر مع قوى أخرى كالصين- قوة قريبة من تقل الولايات المتحدة- يمثل تحدياً حقيقياً أمام مصر.

سادساً: الإصلاحات المقترحة لقطاع الأمن في مصر يتناول هذا القسم من البحث أجندة التوصيات المقترحة لعملية الإصلاح في المكونات المختلفة لقطاع الأمن في مصر. إن الفكرة الرئيسية للإصلاح هي خلق قطاع أمن محترف ذو حجم مناسب، يركز على استخدام ملائم للموارد، مع تخصصات محددة وخاضع للرقابة الديمقراطية. إن قطاع أمن بهذه الهيكلية يمكنه الإسهام في تنمية الدولة، بينما يمكن لقطاع أمن يفتقر إلى

^{١٧} تعتمد مصر على الخصوص على معونة أمريكية تبلغ ١.٣ مليار دولار أمريكي، أفرت بعد اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل. وتعد مصر هي ثاني أكبر متلقي المعونة الأمريكية بعد إسرائيل.

تشكل المشكلة الحدودية بين غزة ومصر تحديات أمنية للأخيرة أيضاً. ومن بين أحدث التحديات التي تواجه القطاع الأمني في مصر، تصدير أفكار الثورة الشيعية بما فيها من هيمنة وكذلك الصراعات الإثنية وتهريب المخدرات. ثانياً، تستهدف الإيدولوجيات المتطرفة والجماعات الإرهابية المجتمع المصري وأجهزته الأمنية. ويواجه القطاع الأمني انتشار هذه الإيدولوجيات ومحاولتها تحويل هذه الأفكار إلى أفعال. وتملك هذه الجماعات الإرهابية قواعد داخلية وخارجية تعمل على المستوى المحلي والإقليمي لتشكل ضغطاً إضافياً على الجهاز الأمني في مصر. هناك أيضاً استخدام لغسيل الأموال في تمويل الإرهابيين. هناك أيضاً حاجة لتحديث القوات الأمنية وتطويرها لمواجهة التحديات الجديدة مثل سرقة حقوق الملكية الفكرية والفساد والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات.

خامساً: التحديات التي تواجه إصلاحات القطاع الأمني في مصر

إن أول تحدي يواجه إصلاح القطاع الأمني في مصر هو حقيقة أن الإفراط في الأمن يعرض الحقوق المدنية للأفراد للخطر، حيث أن الجهاز الأمني في مصر هو القطاع الوحيد الذي يملك الحق في استخدام القوة ضد الأفراد. ولكن يمكن لهذا الأخير أيضاً استخدام سلطاته ضد الحاكم لو قررت خلعته من منصبه. وكان أول نموذج ناجح في هذا الصدد هو ثورة ١٩٥٢ والتي قادها الضباط الأحرار. كما أن هناك أيضاً عملية اغتيال الرئيس الثاني لمصر أنور السادات على أيدي جماعات إسلامية متطرفة من داخل الجيش، ثم إجبار مبارك على التنحي في فبراير ٢٠١١.

إن التحدي الثاني أمام إصلاح الجهاز الأمني هو الاختلاف حول ما إذا كان الإصلاح في حد ذاته هدفاً مستقلاً أم جزءاً من عملية الإصلاح الشاملة للنظام السياسي والإقتصادي (العاني ٢٠٠٨). في ٢٠٠٥، تعهد الرئيس مبارك بضرورة إنهاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ ١٩٨١ وعمل قانون مكافحة الإرهاب. قدم مبارك مجموعة من التعديلات ركزت على إجراءات التحرر السياسي، لكن مع حظر جماعة الإخوان المسلمين وأي سياسي مستقل آخر من الترشح للرئاسة. كما أنه احتفظ بسلطات تنفيذية واسعة. تعرضت هذه الإجراءات للنفذ الشديد من قبل الجماعات المعارضة والخبراء الدوليين من حيث مساهمتها في عملية الديمقراطية والاستخدام المفرط للقوة الذي صاحب هذه التعديلات (ستيمسون ٢٠٠٧). وقد أظهر الجهاز الأمني قبضته القوية بنفسه في الإنتخابات التشريعية التي أجريت في نوفمبر ٢٠١٠، والتي أدت تقريباً إلى الإقصاء التام لأحزاب المعارضة وضمنت أغلبية ساحقة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

أما التحدي الثالث هو هل يجب على إصلاحات القطاع الأمني أن تبدأ من الداخل، أم يتم إملأها، أم تطويرها بالتعاون مع ممثلين إقليميين ودوليين؟ (قضماني ٢٠٠٨). هناك أيضاً معضلة متعلقة بالي أي مدى يجب أن يُسمح للجهات المانحة الدولية الأجنبية بتمويل أو تبادل خبرات فيما يخص إصلاح القطاع الأمني في مصر، وقد تناول العديد من الدارسين وممن مارسوا المهنة هذا الجدل. وأخذوا في الاعتبار خصوصية الحالة المصرية (عبد السلام ٢٠٠٨)، والخصوصيات التاريخية والتدابير المؤسسية والدستورية، وكذلك الثقافة الدفاعية الدولية (صايغ، ٢٠٠٧: ص. ٢٦). كانت هناك نداءات قوية من مراكز

متنوعة للمدنيين، تشمل المنتجات الزراعية، والمستشفيات، والمرافق السياحية، والأجهزة الإلكترونية الدقيقة، والمشروعات المشتركة مع القائمين على تطوير القطاع الخاص... إلخ كما أنها أمنت سيطرتها على جزء كبير من الاقتصاد المصري. وكما يرى سبرينجورج، " فإن لدى المؤسسة العسكرية مصادر لها للعوائد التي لا تخضع للمساءلة ولا لضغط الإشراف السياسي سواء للتفكير في استخدام رأس مالها أو حرمان شركات من بعض مزاياها بنفسها. كما هي الحالة مع القطاع العام المدني" (سبرينجورج، ١٩٩٨ : ص ٦).

يمكن لتحسين التعاون الإقليمي والدولي الساعي لتحقيق إصلاحات القطاع الأمني أن يساعد في تحقيق الهدف المراد. يمكن لهذا أن يتحقق أولاً، من خلال التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. يمكن لهذه العملية، لو وظفت بفاعلية، المساعدة في عملية الإصلاح الداخلي في مصر. وكذلك سوف يستطيع قطاع الأمن في مصر التصدي بفاعلية أمام التحديات الإقليمية المختلفة والصراعات المتزايدة. كما يمكن لهذا التعاون أن يسمح بتبادل المعرفة والخبرات المكتسبة من عمليات الإصلاح المحلية السابقة في المنطقة. كما يمكن أن تساهم تلك الإصلاحات في تطوير حلول داخلية جديدة وأخرى متبناة. ثانياً، سوف تدخل مشاركة نشاطات مثل تشجيع التوافقية (العمل سوياً) لأنظمة يعينها (مثال، نظم الدفاع الجوي) على المستوى الإقليمي في مجال إصلاحات قطاع الأمن. اشتركت كل من الولايات المتحدة (في عمليات " حرب النجوم")، وحلف الأطلسي (ناتو) (ليس فقط خلال حوار دول البحر المتوسط ولكن أيضاً على مستوى كل دولة عضو في الحلف بمفردها)، في تعاون دفاعي وكذلك في نواحي تحديث الدفاع. لكن يمكن للتعاون مع الناتو أو أي قوى خارجية أخرى أن يتم إعاقته من قبل الوعي العام للمجتمع وذلك لما في صورة تلك الأطراف من تعدي على سيادة دولتهم بطريقة فاضحة للغاية (لايبسون ٢٠٠٧). ثالثاً، يمكن أيضاً الأخذ في الاعتبار التعاون على المستوى الدولي من خلال تدريب أفراد القوات المسلحة، والشرطة، والأمن المركزي، والمخابرات على قانون حقوق الإنسان والشئون الإنسانية الدولية. وقد حدث هذا الأمر بالفعل في مصر من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

كما يمكن للتنوع النوعي في مصر أن يعزز نتائج إصلاحات القطاع الأمني. تستهدف قوات الأمن في مصر النساء، اللاتي يتشاركن تحديات أمنية يعينها مثل العنف المنزلي، والزوجي، والمجتمعي، وكذلك الإتجار بالبشر. تهدف قوات الأمن بتلك الممارسات إلى زعزعة استقرار حركات المعارضة. سوف تؤدي عملية دمج مسألة التنوع النوعي إلى تحسين نتائج إصلاح القطاع الأمني.

الخلاصة:

يخلص التقرير إلى أن جميع الدول تحتاج إلى مراجعة وإصلاح ممارساتها الأمنية بشكل مستمر. لدى الدول الديمقراطية المزدهرة القدرة على الشروع في تلك العمليات داخلياً. في النهاية، يظل إصلاح القطاع الأمني اختياراً وعليه أن يعكس الإرادة السياسية من جانب الدولة. يجب أن يبدأ من قناعة القيادة السياسية أن التغيير شيء مرغوب به. كما تحتاج مفاهيم الدولة والمجتمع للتحديث من وقت إلى آخر.

في الحقيقة، تعرقل قيود عديدة دراسة القطاع الأمني في مصر. أولاً، نقص المواد والدراسات الأكاديمية التي تعتمد على التجربة والمعاناة عن القطاع الأمني المصري المعنية بالإطار

الإصلاح أن يصبح عبئاً. يشمل إصلاح القطاع الأمني البعد السياسي (الفاعلين في الرقابة المدنية) والبعد الإقتصادي (استهلاك موارد من أجل القوات الأمنية)، والبعد الاجتماعي (الضمان الحقيقي لأمن المدنيين) ، وأخيراً البعد المؤسسي (حرفية القطاع الأمني والفصل المؤسسي للفاعلين المتعددين). تشير جميع هذه الأبعاد إلى الحاجة إلى إمكانيات بغية الإصلاح. (وولف، ٢٠٠٠: ص ٨).

من أهم القضايا الملحة التي يجب أن يعمل الإصلاح عليها هي حقيقة أن الاعتماد التقليدي على الهياكل الحالية داخل وزارة الداخلية والمخابرات المركزية لن يقدم الحل الكافي للتهديدات الداخلية والخارجية الحالية. ثانياً، على المستوى المحلي، سوف يفضي الإصلاح حتماً إلى اعتبارات سياسية وربما يهدد السلم الاجتماعي القائم (صايلغ ٢٠٠٧).

هناك احتياج حقيقي لخضوع القوات المسلحة والأمنية لنظام الضوابط والتوازنات الرقابية على مستوى الدولة وهو ما سوف يؤدي إلى منع الانتهاكات وسوء استعمال السلطة. تخضع القوات المسلحة والأمنية في جميع الديمقراطيات إلى المساءلة من جانب جميع أفرع الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية). لا بد من وجود معايير لخضوع المؤسسات الأمنية لرقابة فعالة من قبل مجلسي الشعب والشورى. يجب مراجعة ومراقبة قرارات الشراء والتحصيل والموافقة على التعيينات وأوامر العزل، إن لم يكن من قبل البرلمان ككل فليكن على الأقل من خلال لجنة تعين لتلك المهمة. يتطلب هذا الأمر نظام قوي لحكم رشيد.

يجب على البعد السياسي لإصلاحات القطاع الأمني في مصر أن يتضمن دعم المجتمع المدني، وإنشاء كيان برلماني قادر على الرقابة، وصنع القرار، والمراقبة، ويعمل على التحكم في الميزانية، ودعم المنظمات غير الحكومية، والصحافة ، وإضفاء صفة المهنية لهما (وولف ٢٠٠٠ ص ٨). يتطلب هذا مراجعة قانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات الأهلية والذي نُظر إليه كقانون مُقيد، وكذلك قانون الطوارئ (قانون رقم ١٦٨ لعام ١٩٥٨).

يتطلب الحكم الرشيد شفافية أكبر، والحق في معرفة وظائف مكونات القطاع الأمني المتعددة، وفتح نقاشات حول أداءها والبدائل الممكنة. وكذلك تعني مشاركة أكبر لجميع من لهم دور هام في حكم القطاع الأمني: الإدارة المدنية، والبرلمان والأحزاب السياسية، وكذلك الرجال والنساء ممن يتأثر أمنهم بشكل مباشر، وأخيراً، الإجراءات الملائمة لتقديم المظالمات لمعالجة الانتهاكات. سوف يُظهر ذلك حالات الفساد والمحسوبية ومن ثم سيكون هناك تأثير إيجابي. سوف يتطلب هذا جهود تشريعية بغية تعديل قوانين تعوق الحكم الرشيد مثل قانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢ (الخاص بالجمعيات الأهلية) أو قانون الطوارئ الذي يتضمن أحكام مدانة من قبل مؤسسات المجتمع المدني لما تضمنه من تعديات وانتهاكات لحقوق الإنسان. لدى المؤسسة العسكرية تأثير إقتصادي على الدولة والمجتمع في نواح عدة. أولاً، استهلاك الموارد من قبل المؤسسة العسكرية وما ناقشته تقارير الأمم المتحدة من إمكانية توظيف تلك الموارد لأغراض أخرى (وولف ٢٠٠٠ ص ١٤). ثانياً، يجب ضبط وتقييم الدور الإقتصادي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية. وقد منحت وفترة العمالة الرخيصة من خلال عملية التجنيد الإجباري، القوات المسلحة قدرة تنافسية وتقوفا على القطاع الخاص الذي فضل توسعه في إنتاج سلع وتقديم خدمات

الزمني المطروح في هذا البحث حيث أن معظم المواد المتاحة تناقشه تاريخياً وليس من خلال الفترات الزمنية الحديثة. ثانياً، تطرح مناقشة إصلاحات القطاع الأمني أسئلة حرجة من قبيل لماذا ومن يجب عليه تحقيق هذه الإصلاحات. تتضمن أي نقاشات حول إصلاحات القطاع الأمني أفكاراً وتأملات عن التهديدات الداخلية والخارجية والعلاقات الواقعية بين المجتمع والدولة. وفي مصر، وكما في معظم دول منطقة الشرق الأوسط، ترى الدول الأجهزة الأمنية كإمتداد للسلطة التنفيذية، غالباً بطريقة شخصية للغاية، لذا تكون الأجهزة الأمنية مخلصه للقادة الأفراد أكثر من إخلاصها لأفكار المصلحة الوطنية أو الرعية. ولذلك، عندما تقترح فكرة الإصلاحات، ستواجه بعقبات كبيرة لو لم تتفق هذه الإصلاحات مع الأهداف العامة للنظام الحاكم.

وفي مناقشة إصلاحات قطاع الأمن في مصر، من الضروري تحديد الإجراءات الملانمة لتحقيق ذلك الهدف بدقة. كما أنه من الضروري اختيار توجه شامل يتضمن القوات المسلحة، وأجهزة الشرطة، والمخابرات، وقوات الأمن المركزي، والقوى التنفيذية والتشريعية، والأنظمة القضائية، والعقابية، والمجتمع المدني. يجب أن يُحدد للعملية إطار زمني إستراتيجي واضحة ببياسات نموذجية وخطط عمل. ويجب على أي إصلاحات مستقبلية أن تحشد خلفها القطاع الأمني حتى لا تتخذ قطاعات أمنية مختلفة موقفاً معارضاً. بمعنى آخر، هي ليست مهمة محددة بقطاع معين، بل يجب أن تحدث الإصلاحات في جميع مكونات القطاع الأمني ويجب أن تكون بالتوازي مع إصلاحات أكبر داخل النظام السياسي وذلك عن طريق تمكين مؤسسات المجتمع المدني. ولكن يظل الوقت عنصراً هاماً لتحقيق هذه المهمة الضخمة.

1. Abdel Salam Mohamed, Comment, Conference on "Security Sector and Development", Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 3-4 March 2008.
2. Ball Nicole, "Civil Society, Good governance and the Security Sector", in *Civil Society and Security Sectors: Concepts and Practices in New Democracies*, Caprini & Fluri, DCAF, Geneva, 2006.
3. Bakr Noha, "Gender in the Security Sector: A Social or A Political Challenge?", 2011.
4. Bakr Noha, Mostafa Elwi Saif, "Security, Democratization and Stability in Egypt", Paper Submitted to the Conference Organized by the Department of Political Science at the Catholic University, Milan, Italy December 3rd, 2007.
5. Cook A. Steven, "The Unspoken Power: Civil-Military Relations and the Prospects for Reform", Project on US Relations with the Islamic World, The SABAN Center for Middle East Policy at The Brookings Institution, Analysis Paper, n°7, September 2004.
6. Chutter Andrew, "Understanding of the Security Reform", in *Journal of Security Sector Management*, Vol. 14, n°2, April 2006.
7. Dunne Michele, "Time to Pursue Democracy in Egypt", Policy Outlook n°30, Carnegie Endowment for International Peace, January 2007.
8. El Ani Mustafa, Comment, "Conference on Security Sector and Development", Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 3-4 March 2008.
9. Hamzawy Amr, Arab Reform Bulletin, Carnegie Endowment for International Peace, June 2006, Volume 4, Issue 5.
10. Kodmani Bassma, Comment, "Conference on Security Sector and Development", Al-Ahram Center of Political and Strategic Studies, Cairo, 3-4 March 2008.
11. Laipson Ellen, "The Security Sector and Prospects for Change in the Middle East", The International Institute for Strategic Studies, *Survival*, Volume 49, n°2, 2007.
12. Said Kadry, Comment, "Conference on Security Sector and Development", Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 3-4 March 2008.
13. Said Kadry, "Egyptian Experience in Security Sector Reform", Halki International Seminar, "Re-Defining Security in SEE, the Black Sea, and the Middle East, Searching for new ways to address regional security problems", Rhodes, Greece, 12-16 September, 2007.
14. Sayigh Yazid, "Security sector Reform in the Arab Region: Challenges to Developing an Indigenous Agenda", The Arab Reform initiative, 2007.
15. Security System Reforms and Governance, DAC Guidelines and reference Serials, OECD, 2005.
16. Sipri Year Book, "Armaments, Disarmament and International Security", Stockholm International Peace Research Institute, Oxford University Press, 2005.
17. Springborg Robert, "Military Elites and the Polity in Arab States", Development Associates Occasional Paper N°2, Arlington, 1998.
18. Working Group Security Sector Governance Islamic World, Geneva Centre, Published by the Carnegie Endowment for International Peace, Feb. 2004.
19. Wulf Hurbert, Security Sector Reform in Developing Countries, Federal Republic of Germany, GTZ, 2000 (<http://www.gtz.de/de/dokumente/en-securitysector.pdf>).

المواقع الإلكترونية

١. وزارة الداخلية المصرية: <http://www.moiegypt.gov.eg/English>.
٢. وزارو الدفاع المصرية: <http://www.mmc.gov.eg>.
٣. تقرير الدفاع والامن المصري، بيزنس مونيتور (لأBusiness Monitor) ٢٠٠٨،
.http://www.businessmonitor.com/bmi/defence/egyptdefence_order.html